الأستاذ الدكتور محمد حزيط
أستاذ التعليم العالي بجامعة البليدة 2
قاض سابق

الوجيز في قانـون الإجراءات الجزائية الجزائري

قانون رقم 25-14 مؤرخ في 3 غشت 2025

الطبعـــة الأولى، 2025

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanned with CamScanner

الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

تأليف : أ- د- محمد حزيط

عدد الصفحات :624

قياس : 15,5x23

طبعة سبتمبر 2025

حقوق الطبع محفوظة

لداربلقيس للنشروالتوزيع

دار بلقيس

دار البيضاء - الجزائر

ISBN : 978-9947-33-317-4

978-9947-33-317-4

الهاتف : 028225416

0540844243

دار البيضاء – الجزائر

E-mail :belkeise_70@yahoo.fr

belkeise@gmail.com

/Site : https://belkis-editions.com

Scanned with CamScanner

الفهرس

تمهيد: 3
الفصل الأول: الدعاوى الناشئة عن الجريمة 15
المبحث الأول: الدعوى العمومية 17
المطلب الأول: القواعد الأساسية للدعوى العمومية 18
الفرع الأول: الفرق بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية 18
الفرع الثاني: المقصود بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها 19
الفرع الثالث: تحريك الدعوى العمومية من طرف الشخص المتضرر من الجريمة ومن قاضي الحكم 20
الفرع الرابع: أطراف الدعوى العمومية 27
المطلب الثاني: القيود الواردة على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية 29
الفرع الأول: حالات تقييد سلطة النيابة على شرط تقديم الشكوى في بعض الجرائم 29
الفرع الثاني: حالة تقييد سلطة النيابة على شرط رفع الحصانة أو الحصول على إذن 40
الفرع الثالث: حالة تقييد سلطة النيابة على ضرورة إتباع إجراءات معينة اعتبارا لصفة الفاعل 41
الفرع الرابع: حالة تقييد سلطة النيابة بضرورة استطلاع رأي السلطة السلمية للمسؤول المحلي قبل تحريك الدعوى العمومية عند ارتكابه فعلا يحتمل عدم ارتباطه بأفعال التسيير 45
المطلب الثالث: أسباب انقضاء الدعوى العمومية 47
الفرع الأول: الأسباب العامة لانقضاء الدعوى العمومية 48
الفرع الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء الدعوى العمومية 60
المبحث الثاني: النيابة العامة 67
المطلب الأول: تنظيم النيابة العامة وقواعد اختصاصها 67
الفرع الأول: تنظيم النيابة العامة 68
الفرع الثاني: قواعد الاختصاص المحلي للنيابة العامة 71
المطلب الثاني: خصائص النيابة العامة 80
المطلب الثالث: اختصاصات وكيل الجمهورية 84
الفرع الأول: في اختصاص وكيل الجمهورية بإصدار الأمر بالمنع من مغادرة التراب الوطني 92
الفرع الثاني: في اختصاص وكيل الجمهورية بإجراء الوساطة في المادة الجزائية 96
الفرع الثالث: اختصاصات وكيل الجمهورية في حالة الجريمة المتلبس بها 105
الفرع الرابع: سلطات وكيل الجمهورية بشأن التحقيقات الأولية عند تقديم المشتبه فيه أمامه 106
الفرع الخامس: في اختصاص وكيل الجمهورية بإصدار مقرر الحفظ 112
الفرع السادس: سلطات وكيل الجمهورية في حالة العثور على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولا أو مشتبه فيها 115

Scanned with CamScanner

الفرع السابع : سلطات وكيل الجمهورية المتعلقة بالإجراءات التحفظية المتخذة لحجز الأموال و الممتلكات والعائدات غير المشروعة خلال التحقيقات الأولية 118
المطلب الرابع : السلطات الاستثنائية لوكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي الوطني الاقتصادي والمالي المتعلقة بالبحث عن أموال المحكوم عليه للتنفيذ عليها 122
المطلب الخامس : طرق تحريك الدعوى العمومية من طرف وكيل الجمهورية 124
الفرع الأول : طرق تحريك الدعوى العمومية ضد الأشخاص البالغين 127
الفرع الثاني : طرق تحريك الدعوى العمومية ضد الأطفال الجانحين 155
المطلب السادس : علاقة وكيل الجمهورية بالضبطية القضائية وبقاضي التحقيق وبالنائب العام 158
الفرع الأول :علاقة وكيل الجمهورية بالضبطية القضائية 158
الفرع الثالث : علاقة وكيل الجمهورية بقاضي التحقيق 163
الفرع الرابع : علاقة وكيل الجمهورية بالنائب العام 167
المطلب السابع :في حماية الشهود والخبراء والضحايا والمدعيين المدنيين والأطراف المدنية والمبلغين 168
الفرع الأول :التدابير غير الإجرائية لحماية الشهود والخبراء والضحايا والمدعيين المدنيين والأطراف المدنية والمبلغين 170
الفرع الثاني : التدابير الإجرائية لحماية الشهود والخبراء والضحايا والمدعيين المدنيين والأطراف المدنية والمبلغين 171
المبحث الثالث : الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي 173
المطلب الأول :سبب وموضوع الدعوى المدنية 173
الفرع الأول :الضرر كسبب لإقامة الدعوى المدنية 173
الفرع الثاني : موضوع الدعوى المدنية 175
المطلب الثاني : خصوم الدعوى المدنية 177
الفرع الأول :المدعي المدني 177
الفرع الثاني :المدعى عليه مدنيا 177
المطلب الثالث : الجهة المختصة بنظر دعوى التعويض المترتبة عن الجريمة 178
الفرع الأول :حق المدعي المدني في الخيار بين اللجوء إلى القضاء الجزائي أو القضاء المدني 178
الفرع الثاني :الاستثناءات الواردة على مبدأ حق الخيار بين الطريقين الجزائي والمدني 180
الفرع الثالث :حالة اللجوء إلى القضاء الجزائي 181
الفرع الرابع :حالة اللجوء إلى القضاء المدني 182
المطلب الرابع :كيفية رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي 183
الفرع الأول :الادعاء المدني أمام قاضي التحقيق 183
الفرع الثاني :التدخل في الدعوى أمام المحكمة الجزائية 184
الفرع الثالث :حالة التكليف المباشر بالحضور أمام محكمة الجنح 185
الفصل الثاني التحقيق الأولي أو البحث التمهيدي l'enquête préliminaire 187

Scanned with CamScanner

المبحث الأول تنظيم الشرطة القضائية بصفة عامة 190
المطلب الأول :تشكيل الشرطة القضائية 190
الفرع الأول :ضباط الشرطة القضائية Des officiers de police judiciaire 191
الفرع الثاني :أعوان الشرطة القضائية Des agents de police judiciaire 193
الفرع الثالث :الموظفون والأعوان المكلفين ببعض مهام الشرطة القضائية 194
المطلب الثاني :قواعد الاختصاص الإقليمي والنوعي للشرطة القضائية 200
الفرع الأول :الاختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية 200
الفرع الثاني :الاختصاص النوعي لضباط الشرطة القضائية 204
المطلب الثالث :إدارة ومراقبة الشرطة القضائية 208
الفرع الأول :إدارة وكيل الجمهورية للشرطة القضائية 208
الفرع الثاني :إشراف النائب العام على الشرطة القضائية 209
الفرع الثالث :مراقبة غرفة الاتهام لأعمال الشرطة القضائية 210
المبحث الثاني :اختصاصات ضباط الشرطة القضائية 212
المطلب الأول :الاختصاصات العادية لضباط الشرطة القضائية بمناسبة التحقيق الأولي 212
الفرع الأول :تلقي الشكاوى والبلاغات 213
الفرع الثاني :القيام بجمع الاستدلالات وإجراء التحقيقات الأولية 213
الفرع الثالث :توقيف الشخص المشتبه فيه 215
الفرع الرابع :تحرير المحاضر وإخطار بغير تمهل وكيل الجمهورية المختص إقليميا بالجنايات والجنح التي تصل إلى علمهم 221
المطلب الثاني :اختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها 222
الفرع الأول :مفهوم وحالات التلبس بالجريمة 223
الفرع الثاني :الشروط الواجب توافرها لممارسة ضباط الشرطة القضائية لاختصاصاته 226
الفرع الثالث :السلطات المخولة لضباط الشرطة القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها 227
المطلب الثالث :الاختصاصات الاستثنائية لضباط الشرطة القضائية عند تعلق عميلة البحث والتحري ببعض الجرائم 239
الفرع الأول :امتداد الاختصاص الإقليمي إلى كامل الإقليم الوطني 240
الفرع الثاني :إمكانية تمديد آجال التوقيف للنظر 241
الفرع الثالث :إمكانية إجراء التفتيش في غير الميعاد القانوني 242
الفرع الرابع :إمكانية اللجوء إلى التفتيش الإلكتروني 243
الفرع الخامس :إمكانية اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة 244
الفرع السادس :إمكانية اللجوء إلى عمليات مراقبة الأشخاص والأشياء والأموال عبر كامل الإقليم الوطني 251
الفرع السابع :إمكانية اللجوء إلى تحديد الموقع الجغرافي للأشخاص والأشياء باستعمال الوسائل التكنولوجية 251

Scanned with CamScanner

الفرع الثامن :إمكانية اللجوء إلى وضع آليات تقنية للتبليغ عن بعض الجرائم عبر الشبكة الإلكترونية ___ 252
المطلب الرابع :اختصاصات ضابط الشرطة القضائية في حالة الإنابة القضائية ___ 253
المطلب الخامس :القواعد الخاصة بالتحقيق مع الأحداث الجانحين أثناء مرحلة التحريات الأولية ___ 256
الفرع الأول :إجراءات سماع الطفل المشتكى منه أو المشتبه فيه وحقوقه ___ 256
الفرع الثاني :القواعد الخاصة بإجراء التوقيف للنظر المطبقة على الأطفال الجانحين ___ 257
الفصل الثالث :التحقيق القضائي ___ 261
المبحث الأول :طرق اتصال قاضي التحقيق بالدعوى العمومية ___ 266
المطلب الأول :افتتاح التحقيق بناء على طلب افتتاحي من وكيل الجمهورية ___ 267
المطلب الثاني :افتتاح التحقيق بناء على شكوى مصحوبة بادعاء مدني ___ 270
الفرع الأول :أشكال الشكوى ___ 271
الفرع الثاني :في إيداع مبلغ الكفالة ___ 273
الفرع الثالث :تبليغ الشكوى إلى وكيل الجمهورية ___ 275
الفرع الرابع :الحالات التي يجوز فيها إصدار أمر بعدم قبول الشكوى مع الادعاء المدني ___ 276
المطلب الثالث :الأسباب التي يجوز بمقتضاها لقاضي التحقيق رفض فتح تحقيق ___ 278
المبحث الثاني :قواعد اختصاص قاضي التحقيق ___ 282
المطلب الأول :قواعد الاختصاص الإقليمي والشخصي لقاضي التحقيق ___ 282
الفرع الأول :قواعد الاختصا ص الإقليمي أو المحلي لقاضي التحقيق ___ 282
الفرع الثاني :قواعد الاختصاص الشخصي لقاضي التحقيق ___ 289
المطلب الثاني :تنازع الاختصاص ___ 294
الفرع الأول :أنواع التنازع في الاختصاص ___ 294
الفرع الثاني :الفصل في تنازع الاختصاص ___ 297
المبحث الثالث :إجراءات التحقيق ___ 300
المطلب الأول :استجواب المتهم ___ 301
الفرع الأول :الاستجواب عند الحضور الأول ___ 301
الفرع الثاني :استجواب المتهم في الموضوع ___ 308
الفرع الثالث :الاستجواب الإجمالي للمتهم ___ 312
المطلب الثاني :المواجهة ___ 313
المطلب الثالث :سماع الشهود ___ 315
الفرع الأول :في استدعاء الشهود ___ 315
الفرع الثاني :في حضور أو عدم حضور الشاهد ___ 317
الفرع الثالث :كيفية تلقي إفادات الشهود ___ 318
الفرع الرابع :الحالات التي لا يجوز فيها سماع الشخص كشاهد ___ 320
المطلب الرابع :سماع الضحية أو المدعي المدني ___ 322

Scanned with CamScanner

المطلب الخامس :المعاينة والتفتيش والحجز 323
الفرع الأول :المعاينة 323
الفرع الثاني :التفتيش 326
الفرع الثالث :ضبط الأشياء وحجزها 331
المطلب السادس : المطلب السابع الإنابة القضائية 335
الفرع الأول :الشروط الشكلية لصحة الإنابة القضائية 336
الفرع الثاني :الأشخاص الذين يمكن إنابتهم قضائيا 336
الفرع الثالث :اختصاصات الجهة المنابة في تنفيذ الإنابة القضائية 337
الفرع الرابع :الإنابات القضائية الدولية 339
المطلب الثامن :الخبرة 341
الفرع الأول :تعريف الخبير والخبرة 341
الفرع الثاني :موضوع الخبرة 342
الفرع الثالث : طرق ندب الخبراء 342
الفرع الرابع :الشكل القانوني لأمر ندب الخبير وتحديد فيه مهمة الخبير 344
الفرع الخامس :مراقبة مراحل الخبرة 345
الفرع السادس :إيداع تقرير الخبرة وتبليغها إلى الأطراف 347
المطلب التاسع : إجراء البحث الاجتماعي والخبرة العقلية في الجنايات 348
الفرع الأول :إجراء البحث الاجتماعي 348
الفرع الثاني :الفحص النفسي والعقلي للمتهم 349
المطلب العاشر :اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة 350
الفرع الأول :اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور 351
الفرع الثاني :الإذن بإجراء عملية التسرب 352
المطلب الحادي عشر :إمكانية اتخاذ إجراءات تحفظية لتجميد و/أو حجز الممتلكات والأموال والعائدات غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب بعض الجرائم 354
المبحث الرابع :أوامر قاضي التحقيق 356
المطلب الأول :أوامر قاضي التحقيق القضائية والبسيطة أو الإدارية 356
الفرع الأول :التمييز بين الأوامر القضائية والأوامر الإدارية 357
الفرع الثاني :كيفية إصدار الأوامر من قاضي التحقيق 359
المطلب الثاني :الأوامر الصادرة في بداية التحقيق 360
الفرع الأول :الأمر برفض فتح تحقيق 360
الفرع الثاني :الأمر بعدم قبول الشكوى مع الادعاء المدني 363
الفرع الثالث :الأمر بعدم الاختصاص 363
المطلب الثالث :الأوامر القسرية الصادرة ضد المتهم أثناء سير التحقيق 364

Scanned with CamScanner

الفرع الأول :الأمر بالإحضار le mandat d'amener 366
الفرع الثاني :الأمر بالقبض على المتهم le mandat d'arrêt 369
الفرع الثالث :أمر الإيداع le mandat de dépôt 375
المطلب الرابع :سلطات قاضي التحقيق المتعلقة بالحبس المؤقت والرقابة القضائية والإفراج 377
الفرع الأول :الحبس المؤقت 378
الفرع الثاني :ارقابة القضائية 392
الفرع الثالث :الإفراج عن المتهم 400
المطلب الخامس :أوامر التصرف بعد انتهاء التحقيق 405
الفرع الأول :الأمر بألا وجه للمتابعة 406
الفرع الثاني :الأمر بالإحالة إلى المحكمة 411
الفرع الثالث :الأمر بإرسال ملف الدعوى إلى النائب العام (الأمر بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام) 413
المطلب السادس :في تبليغ أوامر قاضي التحقيق واستئنافها 413
الفرع الأول :في تبليغ أوامر قاضي التحقيق 414
الفرع الثاني :استئناف أوامر قاضي التحقيق 415
المبحث الخامس :بطلان إجراءات التحقيق 422
المطلب الأول :أنواع البطلان 422
الفرع الأول :البطلان المقرر بنص صريح 422
الفرع الثاني :البطلان الجوهري 424
المطلب الثاني :التمسك بالبطلان والحكم به 426
الفرع الأول :من له الحق في التمسك بالبطلان 426
الفرع الثاني :الجهات المختصة بالفصل في طلب البطلان 427
المبحث السادس :غرفة الاتهام 429
المطلب الأول :تشكيل غرفة الاتهام وكيفية إخطارها 429
الفرع الأول :تشكيل غرفة الاتهام 429
الفرع الثاني :إخطار غرفة الاتهام 430
المطلب الثاني :إجراءات انعقاد غرفة الاتهام وقراراتها 432
الفرع الأول :إجراءات انعقاد جلسات غرفة الاتهام 433
الفرع الثاني :قرارات غرفة الاتهام 436
المطلب الثالث :السلطات الخاصة برئيس غرفة الاتهام 443
الفرع الأول :سلطة الإشراف على سير التحقيق 443
الفرع الثاني :سلطة مراقبة الحبس المؤقت 443
الفصل الرابع :القواعد الإجرائية الخاصة بالشخص المعنوي 445

Scanned with CamScanner

المبحث الأول :القواعد الخاصة بالمتابعة الجزائية للشخص المعنوي 447
المطلب الأول :قواعد الاختصاص المحلي 447
المطلب الثاني :أسباب انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للشخص المعنوي 451
المطلب الثالث :سلطات قاضي التحقيق في مواجهة الشخص المعنوي 453
المبحث الثاني :القواعد الخاصة بتمثيل الشخص المعنوي 455
المطلب الأول :طرق تمثيل الشخص المعنوي 455
الفرع الأول :الممثل القانوني le représentant légal 456
الفرع الثاني :الوكيل القضائي le mandataire de justice 457
الفرع الثالث :الحالة الخاصة بمتابعة الشخص المعنوي من أجل جرائم الصرف 458
المطلب الثاني :وضع ممثل الشخص المعنوي أثناء سير إجراءات الدعوى 460
المبحث الثالث :إرجاء المتابعة الجزائية ضد الشخص المعنوي 462
المطلب الأول :شروط تطبيق نظام إرجاء المتابعة الجزائية 463
المطلب الثاني :إجراءات إبرام اتفاقية ارجاء المتابعة الجزائية 467
المطلب الثالث :الآثار المترتبة على تطبيق نظام إرجاء المتابعة الجزائية 468
الفصل الخامس :المحاكمة 471
المبحث الأول :الجهاتت القضائية الجزائية بوجه عام 473
المطلب الأول :المبادئ العامة للمحاكمة 473
المطلب الثاني :قواعد اختصاص جهات الحكم الجزائية 476
الفرع الأول : قواعد الاختصاص النوعي 476
الفرع الثاني :قواعد الاختصاص الشخصي 477
الفرع الثالث :قواعد الاختصاص الإقليمي أو المحلي 478
المبحث الثاني :محكمة الجنح والمخالفات 480
المطلب الأول : طرق اتصال المحكمة بالدعوى في مواد الجنح والمخالفات 480
الفرع الأول :طرق رفع الدعوى إلى المحكمة في الجنح 480
الفرع الثاني :طرق رفع الدعوى إلى المحكمة في المخالفات 481
المطلب الثاني :في تشكيلة المحكمة وسير إجراءات المحاكمة 481
الفرع الأول :تشكيلة المحكمة 482
الفرع الثاني :إجراءات المحاكمة 482
المطلب الثالث أنواع الأحكام الصادرة عن المحكمة في مواد الجنح والمخالفات 491
الفرع الأول :الأحكام الغيابية والحضورية 491
الفرع الثاني :الأحكام الفاصلة والسابقة على الفصل في الموضوع 494
المبحث الثالث:محكمة الجنايات 498
المطلب الأول :القواعد الخاصة بتشكيل محكمة الجنايات واختصاصها وانعقادها 501

Scanned with CamScanner

الفرع الأول :تشكيل محكمة الجنايات الابتدائية ومحكمة الجنايات الاستئنافية 501
الفرع الثاني :في قواعد اختصاص محكمة الجنايات 505
الفرع الثالث :في انعقاد دورات محكمة الجنايات 506
المطلب الثاني :كيفية إعداد قائمة المحلفين 507
المطلب الثالث :الإجراءات التحضيرية لدورات محكمة الجنايات 509
المطلب الرابع :في انعقاد محكمة الجنايات وسير جلساتها 512
الفرع الأول :في افتتاح الجلسة وضبطها وحضور الأطراف 513
الفرع الثاني :في مراجعة قائمة المحلفين واستيفاء الإجراءات المقررة لتشكيل محكمة الجنايات 515
الفرع الثالث :في المرافعات 518
الفرع الرابع :في إقفال باب المناقشات 520
المطلب الخامس :مداولة محكمة الجنايات والحكم الصادر عنها 522
الفرع الأول :في مداولة محكمة الجنايات 522
الفرع الثاني :في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات 523
الفرع الثالث :بيانات حكم محكمة الجنايات الفاصل في الدعوى العمومية 525
الفرع الرابع :ورقة الأسئلة كمصدر أساسي للحكم الفاصل في الدعوى العمومية 527
الفرع الخامس :في تحرير ورقة التسبيب ومحضر المرافعات 530
الفرع السادس :في الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء بشأن الأشياء المضبوطة 534
المطلب السادس :في القواعد الخاصة بالاستئناف أمام محكمة الجنايات الاستئنافية 535
الفرع الأول :في ممارسة حق استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات الابتدائية 535
الفرع الثاني :آثار الاستئناف أمام محكمة الجنايات الاستئنافية والقيود الملزمة لها 537
الفرع الثالث :في الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات الاستئنافية والقرارات الصادرة عنها 541
المطلب السابع :في الغياب أمام محكمة الجنايات 542
الفرع الأول :في الحكم غيابيا على المتهم 543
الفرع الثاني :في المعارضة أمام محكمة الجنايات 545
المبحث الرابع :طرق الطعن العادية في الأحكام 548
المطلب الأول :المعارضة في الأحكام الغيابية بوجه عام 548
الفرع الأول :الأشخاص الذين يجوز لهم رفع المعارضة وميعادها 548
الفرع الثاني :القواعد الشكلية لرفع المعارضة وأثارها 550
المطلب الثاني :استئناف الأحكام في مواد الجنح والمخالفات 553
الفرع الأول :الأحكام القابلة للطعن فيها بالاستئناف 554
الفرع الثاني :ممن يجوز الاستئناف وميعاده 555
الفرع الثالث :شكل وآثار الاستئناف 559
الفرع الرابع :القيود الملزمة لجهة الاستئناف عند الفصل في الدعوى 562

Scanned with CamScanner

الفرع الخامس :تشكيل الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي وسير جلساتها 565
الفرع السادس :قرارات الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي 568
الفصل السادس :الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا 573
المبحث الأول :نطاق وأشخاص الطعن بالنقض 575
المطلب الأول :الأحكام والقرارات الجائز الطعن فيها بالنقض 575
المطلب الثاني :الأشخاص المؤهلين لرفع الطعن بالنقض 578
المبحث الثاني :الشروط الشكلية للطعن بالنقض 580
المطلب الأول :أجل الطعن بالنقض 580
المطلب الثاني:تسديد الرسم القضائي 581
المطلب الثالث :في شكل التصريح بالطعن وتبليغه إلى الخصوم 582
الفرع الأول :في كيفية رفع الطعن بالنقض 582
الفرع الثاني :في تبليغ التصريح بالطعن 583
المطلب الرابع :في إيداع مذكرة الطعن وتبليغها إلى الخصوم 584
الفرع الأول :في إيداع مذكرة الطعن بالنقض 584
الفرع الثاني :في تبليغ مذكرة الطعن إلى الخصوم 585
المبحث الثالث :أوجه الطعن بالنقض 587
المبحث الرابع :الآثار المترتبة على الطعن بالنقض وقرارات المحكمة العليا 592
المطلب الأول :آثار الطعن بالنقض وسير الإجراءات أمام المحكمة العليا 592
الفرع الأول :آثار الطعن بالنقض 592
الفرع الثاني :كيفية توصل المحكمة العليا بملف الطعن بالنقض وسير الإجراءات أمامها 593
الفرع الثالث :في سلطات رئيس الغرفة أو من ينوبه المتعلقة بمراقبة استيفاء الطعن للشروط الشكلية
وإصدار أمر بعدم قبول الطعن 594
المطلب الثاني :قرارات المحكمة العليا 596
المطلب الثالث :في استدراك قرارات المحكمة العليا والطعن لصالح القانون 601
الفرع الأول :في استدراك قرارات المحكمة العليا في المادة الجزائية 602
الفرع الثاني :في الطعن لصالح القانون 605
قائمة المراجع والمصادر 609
الفهرس 613

Scanned with CamScanner

عن المؤلف

البروفيسور محمد حزيط أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة البليدة 2 و قاض سابق. حائز على إجازة المعهد الوطني للقضاء الدفعة الثانية 1991 -1993، ودكتوراه علوم في القانون سنة 2012 ورقي إلى رتبة أستاذ التعليم العالي سنة 2020. كان قد مارس مهنة القضاء من سنة 1993 إلى 2005 كوكيل الجمهورية مساعد فقاضي التحقيق، والتحق بمهنة التدريس بجامعة البليدة سنة 2005. صدر له عدد من المؤلفات والمقالات العلمية في المجال القانوني، وكانت له عدة مشاركات في ملتقيات علمية.

عن الكتاب

تهدف قواعد الإجراءات الجزائية إلى تعقب مرتكبي الجرائم لكشفهم ومتابعتهم ومعاقبتهم جزائيا، من دون المساس بحقوقهم وكرامتهم، بما يحقق مصلحة المجتمع في عدم ترك الفرصة للمجرم للإفلات من العقاب، ومصلحة المتهم في ضمان حقه في الدفاع عن نفسه، حتى يتمكن من إثبات براءته إن كان بريئا، ولا يرغب إلى الزج بإنسان بريء إلى قفص الاتهام. وقد صدر أول قانون الإجراءات الجزائية في الجزائر في سنة 1966 بموجب الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، وعرف بعد ذلك عدة تعديلات.

وقصد تكييف القواعد الإجرائية الجزائية مع التطورات المتلاحقة التي عرفتها الجريمة وحماية المجتمع من مختلف اشكال الاجرام، قام المشرع بإصدار قانون إجراءات جزائية جديد بالقانون رقم 25-14 المؤرخ في 3 أوت 2025 الذي ضم 890 مادة موزعة على عشرة كتب، تضمن عدة أحكام جديدة متعلقة بعدة مسائل متعلقة بالدعوى العمومية أو تعديلات مست عدد من الإجراءات، نذكر منها :

- استحداث نظام المثول أمام القضاء بناء على الاعتراف المسبق بالذنب، وإعادة العمل بنظام إجراءات التلبس في مواد الجنح، وإدراج أحكام جديدة تتعلق بإمكانية اتخاذ إجراءات تحفظية لتجميد وحجز الممتلكات والعائدات غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب بعض الأنواع من الجرائم الخطيرة، ومراجعة الأحكام المتعلقة بالأقطاب القضائية الجزائية وكذلك الأحكام المتعلقة بتقادم الدعوى العمومية. كما تم بموجب هذا القانون تعزيز سلطات وكيل الجمهورية المتعلقة خاصة بملاءمة المتابعة الجزائية وضبط صلاحياته فيما يتعلق بالتصرف في المحجوزات ومنح الشاكي أو الضحية حق التظلم ضد مقرر الحفظ الصادر عن وكيل الجمهورية أمام النائب العام.

- كما تم إعادة إدراج شرط الشكوى المسبقة بالنسبة لمسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية عن أخطاء التسيير غير العمدية، وإدراج نص يلزم وكيل الجمهورية باستطلاع رأي السلطة الوصية للمسير العمومي المحلي في حالة ارتكابه فعلا يحتمل عدم ارتباطه بأفعال التسيير. وإدراج أيضا أحكام جديدة تتعلق بنظام إرجاء المتابعة الجزائية كإجراء بديل للمتابعة الجزائية للشخص المعنوي وأحكام تنظم استدراك قرارات المحكمة العليا في المادة الجزائية، إلى جانب أحكام جديدة أخرى مست عدة مسائل أو قواعد إجرائية أو إعادة النظر في أخرى.

السعر العمومي : 2500.00 دج

ISBN : 978 9947 33 317 4

9 789947 333174

الوجيز في قانـون الإجراءات الجزائية الجزائري

Scanned with CamScanner